

مايو 2015

مجلس المعارف والسياسات : تقرير الجلسة الثالثة

”البحث العلمي في دولة الإمارات بين تحديات الحاضر وفرص المستقبل“



نبذة عن المجلس

بادرت كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية إلى إطلاق برنامج لحوار الطاولة المستديرة، تحت مسمى ”مجلس المعارف والسياسات“ بهدف تعزيز الحوار الفعال وإثراء المعرفة المشتركة على مستوى الجهات الحكومية إضافة إلى تسليط الضوء على الموضوعات والسياسات العامة ذات الأولوية والأهمية، وذلك في إطار النجاحات المشهود بها التي حققتها المؤسسات الحكومية في الدولة في مختلف الميادين لتصبح رائدة في اختصاصها ليس على المستوى المحلي والإقليمي فقط بل وعلى المستوى الدولي كذلك. كما يسعى المجلس إلى تشجيع نشر الخبرة وتبادل المعرفة ومن ثم تعميم الفائدة على المستوى الحكومي.

وفي هذا السياق، تسعى الكلية إلى تنويع المشاركين في كل الجلسات بين المستوى الاتحادي والمستوى المحلي، وبين الجهات المركزية والجهات التخصصية إضافة إلى إشراك الجهات غير الحكومية المعنية والمؤثرة في النقاش بحسب الموضوعات. يأتي هذا لتمكين نقاش عميق وشامل يتناول الموضوعات المطروحة من مختلف الزوايا حيث تتطلع الكلية إلى هيكلة مجلس المعارف والسياسات ضمن أجنادات عمل متكاملة بما يمكن هذه المجالس من مناقشة شاملة وعميقة للموضوعات المطروحة والذي بدوره يعزز الفهم المشترك وجهود تشاركية المعرفة.

تتلخص أهداف المجلس في توفير منصة للحوار المعرفي بين الخبراء والمختصين والمعنيين في القطاع الحكومي لتسليط الضوء على الموضوعات ذات الأولوية والأهمية على المستوى الحكومي والمجتمعي وتوثيق ونشر الحوار بشكل متكامل ومتوازن وعلمي بما يثري المحتوى المعرفي الحكومي. كما يعمل المجلس على تشجيع التواصل الشخصي والمؤسسي وتمكين شبكة العلاقات المعرفية الحكومية بما يعزز التعاون المؤسسي الفعال. وفي نهاية المطاف، يقدم المجلس رؤى وتوصيات يكون لها الأثر الفعال على منظومة العمل المشترك وتطور الأداء الحكومي.

ملخص تنفيذي

يُعدّ إنتاج البحث العلمي في العالم العربي ضئيلاً مقارنة بالدول المتطورة والنامية، فعلى الرغم من ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة وسعيها لتحقيق اقتصاد معرفي يعتمد على بنية تحتية جامعية فعالة، من خلال إنشاء مؤسسات بحثية حكومية ومستقلة تدعم الأبحاث والابتكار، وتحسين مناهج التعليم العالي على نحو يجعلها تشجع الإبداع والفاعلية، إلا أن دولة الإمارات لا تتفوق أكثر من 0.2% من ناتجها المحلي الإجمالي على التطوير والأبحاث.

على الرغم من هذه التحديات، فإن العديد من الفرص لا تزال متاحة أمام دولة الإمارات تؤهلها لتكون محورا للبحث العلمي والثقافة في المنطقة، مستفيدة من الازدهار الاقتصادي والسمعة العالمية التي اكتسبتها المرافق والمناهج الأكاديمية المحلية، بالإضافة إلى دعم القيادة الرشيدة للدولة من خلال وضع سياسات داعمة للبحث العلمي ورسم خطط مستقبلية لزيادة نسبة الانفاق على إنتاج المعرفة ليصل إلى 1.5% من ناتجها المحلي الإجمالي، أي ثلاثة أضعاف ما تنفقه حالياً.

وتأتي الجلسة الثالثة لمجلس المعارف والسياسات، والتي تضم نخبة من ممثلي عدد من المؤسسات التعليمية والبحثية وأصحاب القرار في الدولة، بهدف استعراض تحديات الإنتاج المعرفي في الدولة وتحليل القضايا ذات الصلة بزيادة إنتاجية البحث العلمي والفرص المتاحة والتي تخول دولة الإمارات تبوؤ موقعاً فريداً في المنطقة وتتيح لها تحقيق الريادة في إنتاج المعرفة.

مقدمة

لماذا تحظى الأبحاث بأهمية خاصة في العالم العربي؟

«المعرفة والفاعلية ترسم ملامح عصرنا وتحدد مراكز الدول من حيث القوة والضعف، والتقدم والتخلف، والفاعلية والجمود، والثراء والفقير، والقدرة على اغتنام الفرص أو إهدارها» «وإذا ما أردنا أن ننجح في تحقيق مجتمع المعرفة، فيجب رفع معدلات إنتاج المعرفة في العالم العربي». سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

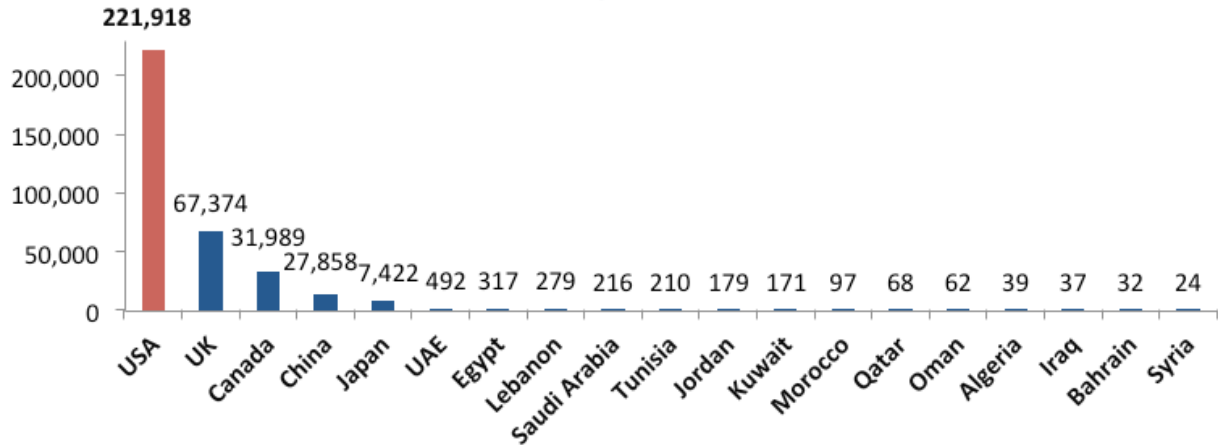
وعلى الرغم من إدراك أهمية إنتاج المعرفة في تحقيق النمو والتنمية في العالم العربي، فإن المنطقة ما زالت متأخرة عن كثير من البلدان الغربية والآسيوية على صعيد إنتاج الأبحاث. فعلى المستوى العالمي، ما زالت المؤسسات الأكاديمية والبحثية الغربية التي تحتل الصدارة على صعيد كمية الأبحاث ونوعيتها، تحتكر المعرفة والحوار الدائر حول منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، فإن من شأن تحسين البنية التحتية للأبحاث ورفع طاقتها وزيادة إنتاجها أن يتيح للعالم العربي صياغة خطاب شامل عن منطلقتهم ومصالحهم، والتأثير على التصورات والأفعال العالمية، بما يعزز صلابته الشرق الأوسط تجاه المصالح العالمية وإزاء المخاطر الجيوسياسية. وعلى المستوى المحلي، تتيح أبحاث العلوم الاجتماعية للبلدان والأجيال المقبلة النفاذ إلى المعلومات والمعارف، التي تتناول تاريخ العالم العربي الغني وثقافته الثرية، من خلال الوثائق والتحليلات التي وُضعت في ضوء الأحداث والظروف المحلية. كما تكتسي الأبحاث أيضاً بأهمية كبيرة في الحفاظ على الهوية الوطنية عن طريق تفحص حياة الأفراد تفحصاً تأملياً عميقاً، وتحديد ملامح تأثيرهم بالقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كنتيجة للعولمة.

تساعد هذه الرؤى على تسليط الضوء على الحقائق الاجتماعية، التي تمكن صناع السياسات من وضع أجندات وطنية محددة قائمة على فهم ملائم للظروف المحلية. ومن شأن هذا أن يدفع المنطقة قدماً نحو ولوج حقبة تستطيع فيها المؤسسات الثقافية والتعليمية تحقيق مستويات أداء تنافسية، وإنتاج أفضل الممارسات والحوار لمشكلات محلية وعالمية، بالاستئناس بالخبرات المحلية والإقليمية.

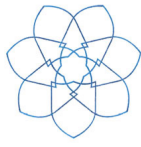
قياساً بالدول المتقدمة ونظرائه الآسيويين، ينتج العالم العربي عدداً أقل بكثير من الإصدارات العلمية الاجتماعية. ولا تمثل إسهامات المنطقة مجتمعة أكثر من 1% من منشورات الأبحاث في الولايات المتحدة، و3% من إصدارات المملكة المتحدة و16% من إصدارات الصين.

كما يعاني البحث العلمي الاجتماعي في العالم العربي من نقص في التمويل، فحتى أكثر الدول العربية ثراءً لا تنفق أكثر من 1% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث العلمي والتطوير. تنصدر الإمارات العربية المتحدة العالم العربي على صعيد إصدارات البحث العلمي الاجتماعي، ولكنها بالرغم من ذلك، لا تنفق على الأبحاث والإسهامات الفكرية نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي قياساً بدول أخرى كالأردن ومصر اللتان تنفقان 0.43% من ناتجهما المحلي الإجمالي على الأبحاث. وبالمقارنة، تنفق اليابان 3% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث العلمي، في حين تنفق فنلندا نحو 4% وإسرائيل 4.3%.

عدد إصدارات العلوم الاجتماعية حسب الدولة 2007-2011



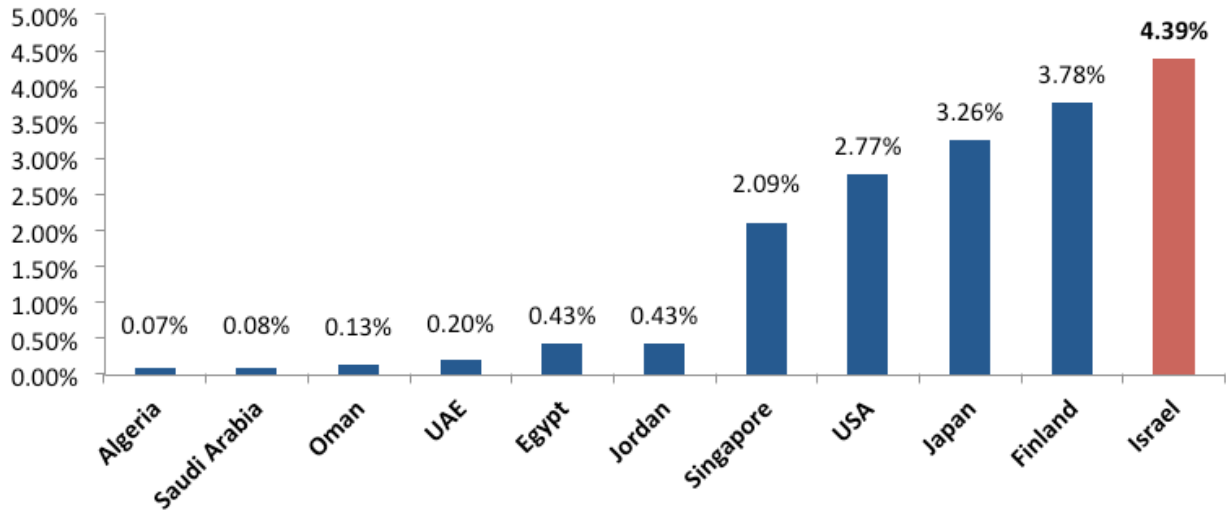
المصدر: تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حول العلوم الاجتماعية (قاعدة بيانات شبكة العلوم)



وفي ظل سعي دولة الإمارات إلى تعزيز اقتصاد المعرفة، تشجع الحكومة إنتاج الأبحاث مع التركيز على العلوم بشكل خاص. ويزداد الاستثمار في العلوم مع إنشاء صناديق حكومية مخصصة لدعم التقنيات الجديدة واستقدام المواهب العالمية لبناء القدرات العلمية للأجيال الجديدة. تضم دولة الإمارات العربية المتحدة 79 مؤسسة تعليم عال معتمدة، منها جامعات حكومية وخاصة وعدد من فروع مؤسسات تعليمية غربية. كما تدعم مؤسسات بحثية أخرى كالهيئة الوطنية للبحث العلمي الأبحاث على المستوى الجامعي وما بعده، وتمنح الأفراد وفرق الأبحاث والمؤسسات والشركات على المستوى الوطني فرص منح أكاديمية وعلمية تنافسية. ومما يضيف تنوعاً أكبر على مشهد الأبحاث في الإمارات العربية المتحدة، المؤسسات البحثية المستقلة كمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؛ والمراكز الفكرية الحكومية ككلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية؛ والمنظمات الدولية وجهات القطاع الخاص كالمؤسسات الاستشارية؛ وأقسام الأبحاث في عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

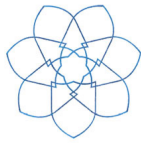
في خضم انهماك دولة الإمارات بعملية بناء جامعات ترقى إلى المستوى العالمي، تبرز الحاجة لبذل المزيد من الجهود لاستبقاء المواهب الوطنية واستقطاب نخبة خبراء الشرق الأوسط والخليج، فالعالم العربي يشهد نسبة عالية من هجرة المواهب نحو المؤسسات الغربية. وفي الوقت الحالي، تضم أهم المؤسسات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عدداً من الخبراء القادمين من الشرق الأوسط أكثر بكثير مما تضمه المؤسسات المشابهة لها في الشرق الأوسط.

نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2013 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)

مصدر بيانات الإمارات العربية المتحدة: المؤتمر السنوي الأول للمجلس الوطني الاتحادي من أجل باحثي الإمارات العربية المتحدة 2014



محاوّر نقاش الجلسة

3. بيئة الأبحاث في الإمارات العربية المتحدة

لقد تغيرت بيئة الأبحاث والبيئة الأكاديمية في الإمارات العربية المتحدة تغيراً هائلاً على مدار الأعوام الثلاثين الأخيرة. وتستفيد الإمارات حالياً من بيئة أبحاث ناشئة تمتاز ببنية تحتية ممتازة، وبعدهد كبير من المؤسسات الأكاديمية، وكثير من الباحثين الأجانب والوطنيين. ويجري في الوقت الحالي إنتاج آلاف الأبحاث في الإمارات العربية المتحدة سنوياً. وتبقى هذه الأبحاث استكشافية في مجالات عديدة، ولكنها واعدة. ما زالت الطاقات البحثية في العلوم الاجتماعية متدنية نسبياً في الإمارات العربية المتحدة. ولكن جامعات كثيرة، كجامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد قطعت خطوات واسعة في هذه المجالات.

4. دور الأبحاث في عملية وضع السياسات

تستخدم الجهات الحكومية الأبحاث بفعالية من أجل إعداد الاستراتيجيات ووضع السياسات. ولكن التنسيق بين الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ما زال متدنياً. ويوجد اعتماد على المستشارين الموظفين وعلى الباحثين الأفراد في إنتاج الأبحاث المتعلقة بالسياسات. وتبقى هذه الأبحاث بصورة نموذجية في المؤسسة التي كلفت بإجرائها، ولا تتوفر بسهولة لجهات أخرى كي تستفيد منها أيضاً.

- كيف يمكننا تحقيق تكامل أفضل بين السياسات الوطنية والمؤسسات الحكومية والأكاديمية والباحثين بغية زيادة فاعلية فرص الأبحاث؟
- كيف يمكننا تحسين فرص التمويل لضمان دعم مالي مستدام للأبحاث؟
- كيف يمكننا بناء بيئات تدعم أبحاث العلوم الاجتماعية المبتكرة والمبدعة، لتصبح دولة الإمارات محور الأبحاث والثقافة في المنطقة؟
- كيف يمكن لأبحاث العلوم الاجتماعية أن تفيد البلد وعملية وضع السياسات؟

المواضيع المنبثقة عن نقاشات مجلس السياسات

1. الوضع الراهن للتكامل بين السياسات الوطنية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث والمؤسسات الحكومية

تشير التجارب الحكومية الحالية على صعيد استغلال الأبحاث إلى أن الجهات الرسمية تشرك باحثين أفراد أو مؤسسات بانتظام في الأبحاث التي تعتبرها ضرورية لعملها، على الرغم من عدم وجود أية هياكل أو سياسات رسمية تضمن إسهام الأبحاث الأكاديمية التي تجريها المؤسسات المحلية في عملية وضع السياسات إسهاماً مباشراً.

باتت الحكومة، على مدار العقد المنصرم، أكثر إدراكاً للحاجة لعملية وضع سياسات قائمة على الأدلة، ولأهمية إشراك المجتمع الأكاديمي في ذلك. ورغم عدم تنسيق هذه الجهود، ولكنها موجودة.

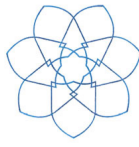
2. الوضع الراهن لتمويل الأبحاث في الإمارات العربية المتحدة

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة هدفاً يتمثل في إنفاق 1.5% من ناتجها المحلي الإجمالي على الأبحاث، أي ثلاثة أضعاف ما تنفقه حالياً. تمويل الأبحاث بحد ذاته كان دائماً ضمن القضايا ذات الأولوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن ربما تستفيد الدولة من إعادة النظر في إجراءات تخصيص ميزانيات لخدمة الأبحاث في المواضيع ذات الأهمية.

توصيات المجلس

1. تطوير السياسات الحكومية الداعمة للبحث العلمي

- لا ينبغي اعتبار الحكومة الداعم المالي الرئيسي للأبحاث، بل موجه الأبحاث الذي يتمثل دوره في تقديم بيئة أبحاث داعمة.
- ينبغي تحقيق الانسجام بين أجنادات الأبحاث والأجنادات الحكومية
- ينبغي أيضاً إشراك القطاع الخاص وتحفيزه على دعم الأبحاث في المجالات ذات الأولوية الوطنية
- يجب أن تكون مجالات ونقاط قوة الأبحاث والتعليم أكثر شفافية وعلنية لإفساح المجال أمام التعاون
- ينبغي إيضاح أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف المعنية بمنظومة الأبحاث بصورة أكبر.



2. تطوير سياسات تمويل الأبحاث في الإمارات العربية المتحدة

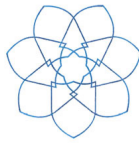
- يجب أن تُجري الحكومة دراسات لتدرك أين يذهب التمويل الذي تقدمه حالياً، وما الذي أنجز، بغية تحديد الفجوات والنجاحات في تمويل الأبحاث.
- ثمة حاجة إلى جهات مكلّفة بوضع ميزانيات وطنية للأبحاث، وتخصيص تمويل لمجموعة متنوعة من المجالات بغض النظر عن الفوائد التطبيقية لأي قطاع أو مجال محدد.
- ينبغي تعزيز ثقافة الأبحاث وتشجيع جهات القطاعين الخاص والحكومي على الإنفاق على الأبحاث، سواء من فائض موازنتها أو في إطار جهودها على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- يجب أن يعتبر تمويل الأبحاث استثماراً طويل الأمد يعود بفوائد طويلة الأمد أكثر من العائدات قصيرة الأمد.
- ينبغي تمويل الأبحاث على نحو تنافسي وبشفافية.

3. تعزيز البيئة البحثية لاحتضان وتحفيز البحث العلمي في الإمارات العربية المتحدة

- يجب دعم الباحثين في الإمارات العربية المتحدة لإنتاج أبحاث حتى إن لم تكن ذات هدف محدد. ويجب دعم الأبحاث كـ «ثقافة»، لا لأنها تدعم قطاعات ومشاريع محددة.
- ينبغي تحسين الدعم المقدم للجامعات غير الربحية، كما يجب تشجيع الجامعات على أن تصبح غير ربحية.
- ينبغي تدريب عدد أكبر من مواطني الإمارات العربية المتحدة وتحضيرهم لمسيرة مهنية في مجال الأبحاث.
- ينبغي تحضير مواطنين إماراتيين من أعمار صغيرة جداً للشروع بمشاريع أبحاث. ويعني هذا ضرورة إصلاح المناهج الدراسية لتغرس اهتماماً وشغفاً لدى الطلبة بالأبحاث والاكتشاف.
- في المجالات التي تتطلب تعاوناً مع بلدان وجامعات أخرى في العالم بأسره، يجب أن توضع أجنّات للتعاون والتنسيق.
- ينبغي أن تكون مشاريع الأبحاث شاملة، وأن تشرك طلبة الجامعات إلى جانب الباحثين والأساتذة الجامعيين.
- ينبغي تحسين حقوق الملكية الفكرية لتشجيع الأبحاث في مجالي العلوم والعلوم الاجتماعية.
- ينبغي جعل تقييمات الجامعات ومجالات قوتها علنية.
- ينبغي إعداد مجلات محكمة لنشر أبحاث فريدة تراعي الخصوصيات الاجتماعية في العالم العربي ودولة الإمارات.

4. رفع مستوى المحتوى العلمي للأبحاث

- ينبغي إعداد قواعد بيانات تضم الأبحاث التي أجريت من قبل مؤسسات حكومية ولصالحها. وينبغي أن تكون قواعد البيانات هذه مفتوحة ومتوفرة بسهولة لكافة الجهات الحكومية الأخرى.
- ينبغي معالجة حالات التباين في البيانات الإحصائية الموجودة في أبحاث العلوم الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة عن طريق زيادة شفافية منهجيات المؤسسات البحثية. كما ينبغي أن تكون هذه المنهجيات متاحة للتحقق المستقل وأن يجري تقاسمها مع الآخرين.
- ينبغي توحيد معايير ومنهجيات وأساليب الأبحاث الصارمة المقبولة بين الباحثين في الحكومة والبيئة الأكاديمية لضمان الحفاظ على معايير الأبحاث وعدم الشك فيها.
- ينبغي أن تتصرف الحكومة كموجه وأن تخصص دعماً أكبر للأبحاث الموجودة في مجالات أولوياتها.
- ينبغي أن يطلب من الجامعات الحكومية التي تمولها الحكومة إنتاج عدد محدد من مخرجات الأبحاث. ويجب أن يرتبط تمويل الجامعات الحكومية بمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالأبحاث.
- ينبغي تحفيز الأكاديميين على إجراء تقييمات للسياسات تساعد الحكومة على تقييم تأثير سياساتها.



المشاركون في الجلسة

رئيس الجلسة:

- د. علي سباع المري- الرئيس التنفيذي- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

المشاركون:

- د. رياض المهيدب- مدير جامعة زايد
- د. محمد بني ياس- مستشار أكاديمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- د. رائد عواملة- العميد، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
- د. عبد الله الحمادي- نائب الرئيس- الإستراتيجية والأداء، هيئة كهرباء ومياه دبي
- السيدة عائشة ميران- مساعدة الأمين العام للمجلس التنفيذي في دبي لقطاع الادارة الاستراتيجية والحكومة
- السيدة ليلي فريدون- مدير ادارة تنفيذي، مكتب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي- هيئة الطرق والمواصلات



To receive newsletters about events, publications and news
at the Mohammed Bin Rashid School of Government,
sign up online at www.mbrsg.ae

Mohammed Bin Rashid School of Government
Convention Tower, Level 13
P.O. Box 72229, Dubai, United Arab Emirates
Tel: 971-4-329-3290, Fax: 971-4-329-3291



كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT